تحليل المناخ الأستثماري في العراق و اثرهُ في جذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة للمدة (2000- 2012)

قصي نزيه مطلك علي درب كسار

الملخص

يهدف البحث الى معرفة المناخ الأستثماري في العراق وفيما اذا كان هذا المناخ يعد جاذباً للأستثمار الأجنبي المباشر ام لا، ويفترض البحث ان القطاع الزراعي العراقي سيتأثر ايجابيا"بدخول رؤوس الاموال الاجنبية حتى وان ظهرت بعض الآثار السلبية فأن تفوق الاثار الايجابية سيخفف من ضرر السلبية منها، واستنتج الباحث انه بدراسة القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي تبين وجود قدرة للاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات عند الاخذ بنظر الاعتبار الصادرات الكلية بضمنها النفط في حين انعكس الامر عند استبعاد النفط من المعادلة التصديرية الامر الذي يؤكد اهمية النفط ممولاً اساسا" للميزانية العامة واما الانفتاح الاقتصادي وباعتماد نسبة قيمة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي تبين ان العراق لايتمتع بانفتاح اقتصادي مناسب ولتؤكد النتيجة السابقة من الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط فضلاً عن عدم قدرة البضائع العراقية غير النفطية ومنها الزراعية على منافسة السلع الاجنبية.

المقدمة

يعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر Foreign Direct Investment ومختصره الـ (FDI) من التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغييرات الحديثة في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذهِ التدفقات معدلات نمو اسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الاجمالي العالمي وعلى الرغم من ان الوجهة الرئيسة لهذهِ التدفقات كانت وما زالت الى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الأستثمار الأجنبي المباشر الداخلة الى اراضيها منذ التسعينات حتى وصلت الى 49% من اجمالي التدفقات العالمية من عام 2009، إذ أن هذهِ التغييرات اعادت الى السطح بعض الاسئلة الموجودة في الادبيات الاقتصادية الخاصة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول المضيفة والاثار المتوقعة لهذهِ الاستثمارات على اقتصاديات الدول النامية الصادق(2).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كون ان القطاع الزراعي يعاني من تدهور كبير ويحتاج الى رؤوس اموال كبيرة من اجل ان ينهض ويتطور

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة المناخ الاستثماري في العراق وفيما اذا كان هذا المناخ يعد جاذبا" للأستثمار الأجنبي المباشر ام لا.

جزء من اطروحة دكتوراه للباحث الاول

* دائرة البحوث الزراعية- وزارة الزراعة- بغداد، العراق.

** كلية الزراعة- جامعة بغداد- بغداد، العراق.

تاريخ تسلم البحث:2014/10

تاريخ قبول البحث:2015/12

فرضية البحث

يفترض البحث ان القطاع الزراعي العراقي سيتأثر ايجاباً في دخول رؤوس الاموال الاجنبية حتى وان ظهرت بعض الآثار السلبية فأن تفوق الاثار الايجابية سيخفف من ضرر السلبية منها.

الدراسات السابقة

قام العقيدي (5) في عام 2005 بدراسة تضمنت آفاق الاستثمار الاجنبي المباشر في جمهورية العراق، وتمثلت مشكلة بحثه بوجود اشكالية تتمثل في ان هنالك عدد من العوائق تمثل في مجملها عوامل غير جاذبة لرجال الاعمال الاجانب بصورة عامة في توظيف استثماراتهم في الاقتصاد العراقي، وهنا فان الضرورة المنطقية تستدعي العمل على تجاوز تلك العوائق من اجل تفعيل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي، واستنتج الباحث بان جذب الاستثمارات لايحدث بين ليلة وضحاها وهو لا يعتمد على الدول المضيفة فقط بل يحتاج الى مدة زمنية غير قصيرة تُهيى اثنائهاالدول المضيفة الظروف الذاتية والموضوعية لعملية جذب الاستثمار إليها كتهيئة القوانين والتشريعات والرأي العام المحلي وتقديم التسهيلات ووضع الضوابط الاحتياطية للنتائج السلبية المحتملة وغيرها، وتناول الحديثي (1) في عام 2008 الإعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق، وبين الباحث اهم الصعوبات التي واجهت وتواجة عملية الاستثمار الأجنبي في العراق، وهي الأمن ،اذ ان فقدان الامن يعد من العوامل الطاردة بشدة للاستثمار الاجنبي، ويلاحظ ان العراق يعاني نقصاً في البنية التحتية المشجعة للأستثمار الاجنبي لاسيما في مجال الطاقة الكهربائية وسهولة الحصول على الوقود وضعف الخدمات المصرفية وعدم تطورها بالدرجة الكافية بما يوازي في الاقل دول الجوار وتواجه عملية الاستثمار الاجنبي في أي مكان مشكلة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال الرشوة والعمولات غير القانونية ولا يستثنى العراق من ذلك وعليه لابد من اتخاذ الخطوات اللازمة التي تعزز عمل الدوائر الرقابية ونشر ثقافة النزاهة، وإن الاجور في القطاع الخاص تسير نحو الأرتفاع بصورة عامة على الرغم من البطالة المنتشرة في العراق نتيجة تسارع معدلات التضخم من ناحية، وزيادة الاجور في القطاع العام من ناحية اخرى وبالتالي سيمثل تحدياً مستقبلياً للأستثمار الاجنبي، وقد يزداد هذا الامر تعقيداً عند قدوم الاستثمارات الاجنبية وممارسة نشاطها على ارض الواقع، وقام العبيدي (4) في عام 2013 بدراسة تضمنت السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق، واستهدف البحث دراسة استشرافية تتناول واقع الاقتصاد العراقي والامكانات والمقومات ومعوقات عملية جذب الـ FDI اليه ورسم سياسات جذبه الى العراق في ضوء المتطلبات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق واوصى الباحث بضرورة تبني مشروع لاصلاح الاقتصاد العراقي ينسق فيه بين كل الجهات المعنية بذلك بما يؤدي الى عدم التضارب بالاهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن اطار زمني محدد وذلك لان الـ FDI لا يتدفق الى بلد يعاني اقتصادهُ جملة من الصعوبات سواءاً الخاصة منها بعدم الاستقرار السياسي والامني او عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية او عدم وجود تشريع واضح، وشفاف يضمن حقوق المستثمر، او ضعف البنية التحتية المتمثلة بالطرق او الجسور والماء والكهرباء ودرس عباس (3) في عام 2013 في بحثهِ اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، وتدور مشكلة البحث حول سعي البلدان النامية ومنها العراق وبسبب ظروفها الاقتصادية، وقلة مواردها المالية نتيجةً لضيق قاعدة الاقتصاد المحلي وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار الوطني فيها وتدني معدلات النمو للناتج المحلي الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة لغرض توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي من خلال آليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري، وإزالة المعوقات امام حركة رأس المال الاجنبي، ولذا افترض البحث ان الاستثمار الاجنبي المباشر يكون محركاً قوياً لتحقيق نمو مستقر و تنمية اقتصادية واجتماعية

مستدامة و لهُ اثار ايجابية على الاقتصاد العراقي اذا توافر المناخ الاستثماري الملائم، واستهدف البحث دراسة الابعاد الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر كأحد الوسائل المعاصرة في اطار مساهمته واثاره في هيكل الاقتصاد العراقي، واستنتج الباحث ان العراق تتوافر فيه جاذبية شديدة فيما يخص المستثمرين الاجانب نظراً لما يتمتع بهِ العراق من موقع تجاري متميز في المنطقة ووفرة موارده الاقتصادية الضخمة وهذا ما يعطيه قوة تساومية اضافية في اجتذاب رأس المال الاجنبي.

المواد وطرائق البحث

ان تناول المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي عملا"مهما في جذب الاستثمارات الاجنبية الى العراق سيتم على مستوى الاقتصاد الكلي ولمدة زمنية تمتد من عام **2000** الى عام **2012** ولان بعض المتغيرات الاقتصادية لا يتوفر عنها معلومات لسنين سابقة لاسيما من مدة التسعينات فقد اقتصر البحث على المدة من(**2000–2012**)، فضلاً عن ان الغاية هنا هو اظهار قدرة الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات بالاعتماد على المتغيرات الكمية والمتوفرعنها البيانات اللازمة مع عدم اغفال المتغيرات النوعية التي يحفل بها الاقتصاد العراقي التي تسهم ولاشك في جذب الاستثمارات الاجنبية وعليه سيتم تناول المتغيرات الواقعة ضمن مناخ الاستثمار الواجب ملاءمته للاستثمارات الاجنبية وهي القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي ودرجة الانفتاح الاقتصادي والقدرة على ادارة الاقتصاد الوطني.

النتائج والمناقشة

ان المتغيرات التي تبين مناخ الاستثمار الملائم للاستثمارات الاجنبية هي: اولاً القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي: يمكن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي من خلال التعرف على معدل نمو الصادرات العراقية بشكل عام بضمنها النفط والصادرات العراقية من دون النفط في المدة من(**2000–2012**)، ويشير الجدول **1** الى قيم الصادرات الكلية بضمنها النفط والصادرات بدون النفط في المدة من(**2000–2012**).

جدول 1: الصادرات الكلية مع النفط وبدونه في المدة من(2000–2012)

السنوات	قيم الصادرات الكلية مع النفط مليون دولار	قيم الصادرات بدون النفط مليون دولار	نسبة قيم الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية %	السنوات	قيم الصادرات الكلية مع النفط مليون دولار	قيم الصادرات بدون النفط مليون دولار	نسبة قيم الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية %
2000	18742.60	229.40	0.0000023	2007	39590.00	175.00	0.0043537
2001	12872.10	428.80	0.0000038	2008	63726.00	265.50	0.0029964
2002	12218.80	740.10	0.0000026	2009	39430.40	123.60	0.0035258
2003	9711.10	1288.80	0.0000026	2010	51763.60	174.50	0.0038395
2004	17810.10	110.00	0.0000014	2011	79680.50	221.00	0.1495910
2005	23697.40	118.50	0.0000010	2012	94171.60	273.20	0.2506246
2006	30529.40	230.70	0.0003185				

المصدر:البنك المركزي العراقي – بيانات منشورة لسنوات متفرقة

معادلة النمو لقيم الصادرات الكلية:

$$Y = 9.076 + 0.175\ t$$
$$R^2 = 0.84 \qquad F = 58.273^{***}$$

يشير الشكل البياني **1** الى ان هناك اتجاه متصاعد في قيم الصادرات الكلية للعراق في المدة من(**2000–2012**) بلغت في حدها الاعلى تقريبا" (**94171.60**) مليون دولار في عام **2012** وتقريبا" (**9711.10**) مليون دولار في

حدها الادنى عام **2003** وهو العام الذي شهد ظروفاً استثنائية تمثلت باحتلال العراق الامر الذي اثر سلبياً في الفعاليات الاقتصادية جميعها ومنها قطاع التصدير، وبلغ معدل النمو لقيم الصادرات خلال المدة المبحوثة تقريبا" **17%**، اما قيم الصادرات غير النفطية فنجد الامر يختلف هنا ،إذ سجلت اتجاهاً تنازلياً في المدة المبحوثة وليؤشر حالة يمتاز بها الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي او اقتصاد احادي الجانب يعتمد على صادرات النفط في مجمل فعالياته الاقتصادية وهذا واضح من معدل النمو لقيم الصادرات غير النفطية الذي بلغ تقريبا" (**0.07-**) في المدة نفسها، وكما هو موضح في الشكل البياني (**2**)، وتشير النتائج هنا الى ان الاقتصاد العراقي ستكون له قدرة تنافسية في حالة تضمين صادرات النفط وبدونها لن تكون له قدرة تنافسية على المستوى الدولي.

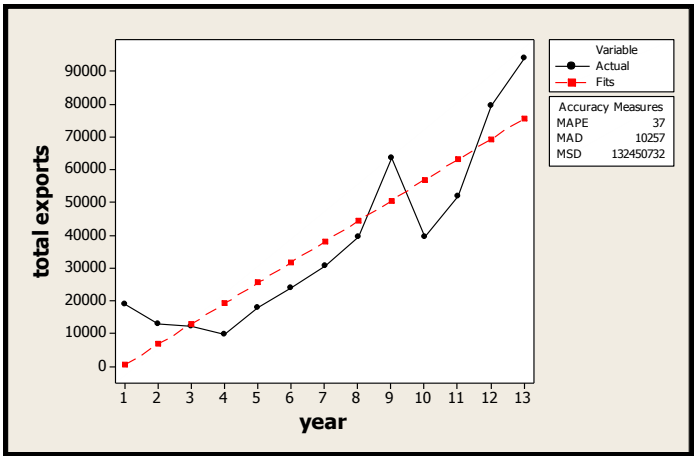

شكل **1** الاتجاه الزمني لقيم الصادرات الكلية في العراق في المدة من(**2000-2012**)

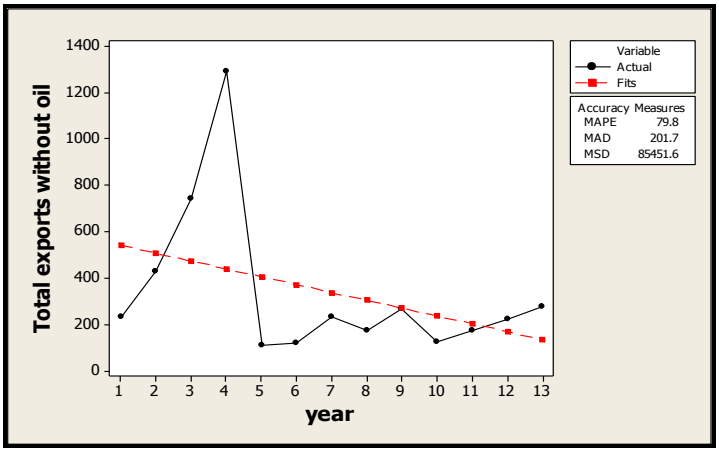

شكل **2** : الاتجاه الزمني لقيم الصادرات الكلية بدون النفط في العراق في المدة من (**2000-2012**)

معادلة النمو لقيم الصادرات الكلية بدون النفط:

$$Y = 6.029 - 0.071\,t$$
$$R^2 = 0.14 \qquad F = 1.919$$

ويمكن تأشير قدرة الاقتصاد الزراعي على جذب الاستثمارات لاسيما في القطاع الزراعي من خلال مؤشر نسبة قيم الصادرات الزراعية الى الصادرات الكلية، وتبين وجود اتجاه متصاعد لقيم الصادرات في المدة المبحوثة وهي وان تاثرت في السنتين الاخيرتين فقد كانت النسبة ضعيفة جداً خلال المدة من(**2000-2010**)، ثم قفزت الى مستويات مقبولة قد تكون متاثرة في ارتفاع الاسعار العالمية للسلع الزراعية، ويشير الى ذلك الشكل البياني (**3**) الى ذلك فضلا" عن معادلة النمو.

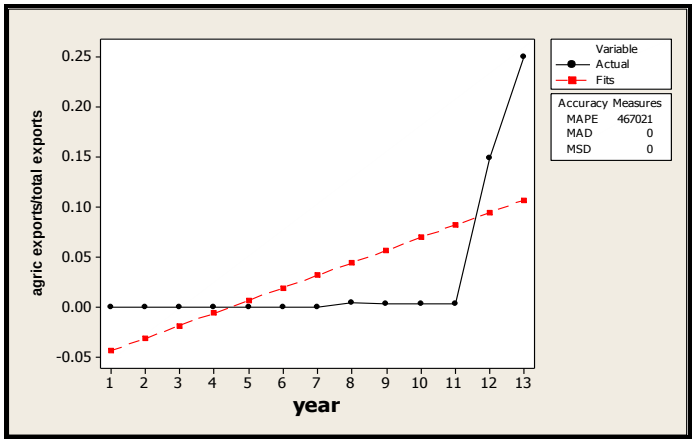

شكل 3 : الاتجاه الزمني فيما يخص قيم الصادرات الزراعية الى قيم الصادرات الكلية في العراق في المدة من (2000-2012)

معادلة النمو لنسبة قيم الصادرات الزراعية الى قيم الصادرات الكلية:

$$Y = -16.213 + 1.082\ t$$
$$R^2 = 0.838 \qquad F = 56.728^{**}$$

ثانيا: درجة الانفتاح الاقتصادي: يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف على مؤشر نسبة قيمة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي، ويشير الجدول التالي الى هذه النسبة في المدة من(2000-2012).

يشير جدول 2 الى ان العراق لايتمتع بدرجة انفتاح اقتصادي عند الاعتماد على هذه النسبة ولتؤكد النتيجة السابقة فيما يخص بالقدرة التنافسية للاقتصاد العراقي الذي يبقى عاجزاً عن التنافس بدون النفط الامر الذي يؤشر انخفاض قيم الصادرات غير النفطية التي قد يرجع السبب الى عدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية حتى بالسلع التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية كالتمور، ولهذا نجد اسعار السلع العراقية غير النفطية ومنها الزراعية منخفضة تبعاً لما ذكرنا وهو أمر ينبغي التوقف عنده طويلا، لان الاعتماد على سلعة ناضبة مستقبلاً كالنفط يجعل من مستقبل العراق غير مضمون، وتشير نتائج شكل ب الى ان هناك اتجاه متناقص لنسبة قيم الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الأجمالي في المدة من (2000-2012) وبمعدل نمو متناقص بلغ تقريبا" (0.32-).

جدول 2 نسبة قيم الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق في المدة من (2000-2012)

السنوات	نسبة قيم الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نسبة قيم الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي
2000	0.00887	2007	0.00197
2001	0.2269	2008	0.00202
2002	0.3901	2009	0.00111
2003	0.46360	2010	0.00122
2004	0.00300	2011	0.00116
2005	0.00237	2012	0.00127
2006	0.00354		

المصدر:البنك المركزي العراقي – بينات منشورة لسنوات متفرقة

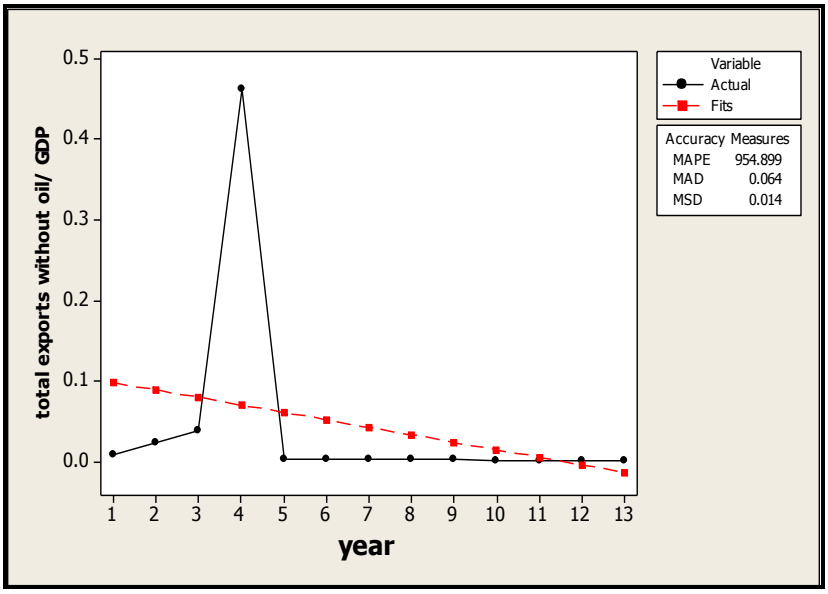

شكل **4** : الاتجاه الزمني لنسبة قيم الصادرت غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق في المدة من (**2012-2000**)

معادلة النمو لقيم الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي:

$$Y = -3.050 - 0.327\ t$$
$$R^2 = 0.509 \qquad F = 11.390^{**}$$

وعطفاً على ذلك يمكن تأشير مدى اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي التي تؤكد الشواهد الرقمية جميعها الى انخفاض هذه المساهمة واستئثار قطاع النفط بحصة الاسد في مساهمته بالناتج المحلي، الاجمالي وكما يوضحه جدول **3** الذي يشير الى انخفاض هذه المساهمة في المدة من (**2010-1990**) وبشكل واضح وكذلك الشكل البياني (**5**)، وبلغ معدل النمو لهذا الاسهام تقريبا" (**0.07-**) وهو معدل متناقص.

جدول **3**نسبة مساهمة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق في المدة من (**2010-1990**)

السنة	نسبة اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي %	السنة	نسبة اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي %	السنة	نسبة اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي %
1990	20.00	1997	30.00	2004	9.00
1991	25.00	1998	35.80	2005	9.00
1992	25.30	1999	32.80	2006	9.00
1993	33.17	2000	32.00	2007	9.00
1994	31.48	2001	32.00	2008	9.00
1995	30.00	2002	30.50	2009	9.00
1996	30.99	2003	18.86	2010	9.00

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية– الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية لسنوات متفرقة

معادلة النمو لنسبة اسهام الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:

$$Y = 3.753 - 0.071\,t$$
$$R^2 = 0.578 \qquad F = 26.049^{***}$$

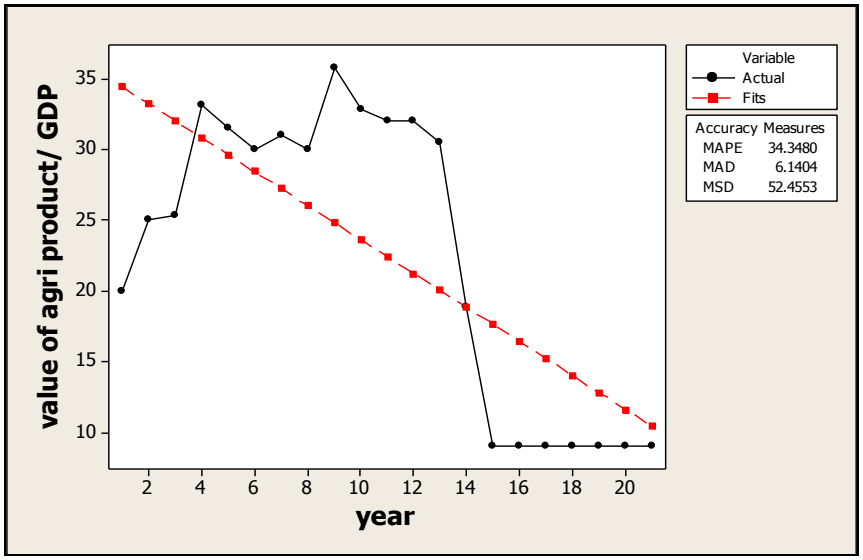

شكل **5** : الاتجاه الزمني لنسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق في المدة من (**2010-1990**)

ثالثا: القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني: يمكن قياس قدرة الاقتصاد الوطني على كفاءة جذبه للاستثمار من عدمه من خلال مايأتي :**1-** التعرف على قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي (Foreign exchange reserves) (وتسمى أيضا احتياطي الفوركس) هي بالمعنى الحرفي الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية، ولكن يشمل المصطلح في الاستخدام الشعبي الشائع صرف العملات الأجنبية والذهب، ولكن من الأدق وصفه بـ(الاحتياطيات الدولية الرسمية أو الاحتياطيات الدولية). ويحتفظ بالأصول في المصرف المركزي بمختلف احتياطي العملات، ومعظمهما من الدولار الأمريكي، ومنها باليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، وتستخدم في وفاء الديون، وعلى سبيل المثال العملة المحلية الصادرة، ومختلف إيداعات احتياطي المصارف مع المصرف المركزي، من الحكومة أو المؤسسات المالية وفائدة احتياطي النقد الأجنبي في نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للمصرف المركزي بشراء العملة المحلية، التي تعد مسؤولية البنك المركزي (إذ يسك النقود نفسها على إنها سندات دين)، وهذا العمل يمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، وقد تعاونت البنوك المركزية في أنحاء العالم كله أحيانا في بيع وشراء الاحتياطي الدولي الرسمي لمحاولة التأثير في أسعار الصرف (7). **2-** عجز او فائض الموازنة العامة وهو يعبر عن عجز ميزانية الحكومة بانه المبلغ المقدر من العائدات الحكومية الذي لا يرقى إلى المقدر من الإنفاق الحكومي، فإذا كانت الحكومة تعاني من عجز إيجابي في الميزانية، ويقال أيضا أنها تحقق فائضا في الميزانية السلبية (وبالعكس، وجود فائض في الميزانية الإيجابي هو عجز الموازنة سلبية)، ويشير الجدول التالي الى قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي بضمنها الذهب وكذلك عجز او فائض الموازنة العامة في المدة من (**2012-2000**).

جدول 4 : قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي بضمنها الذهب وعجز او فائض الموازنة العامة في المدة من (2000-2012)

السنوات	قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي بضمنها الذهب دولار	عجز او فائض الموازنة العامة مليون دولار	السنوات	قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي بضمنها الذهب دولار	عجز او فائض الموازنة العامة مليون دولار
2000	7882020800	-188.68	2007	3145864589	12287.47
2001	7890516000	-409.79	2008	50101816817	17330.68
2002	8165056000	35.56	2009	44332622539	2235.47
2003	8473748000	84.66	2010	50622110875	37.21
2004	7906698476	595.90	2011	61033126542	17764.99
2005	12200843801	9597.63	2012	70327020092	24405.72
2006	20051759082	6948.38			

المصدر: الموقع الالكتروني (www.theglobaleconomy.com).

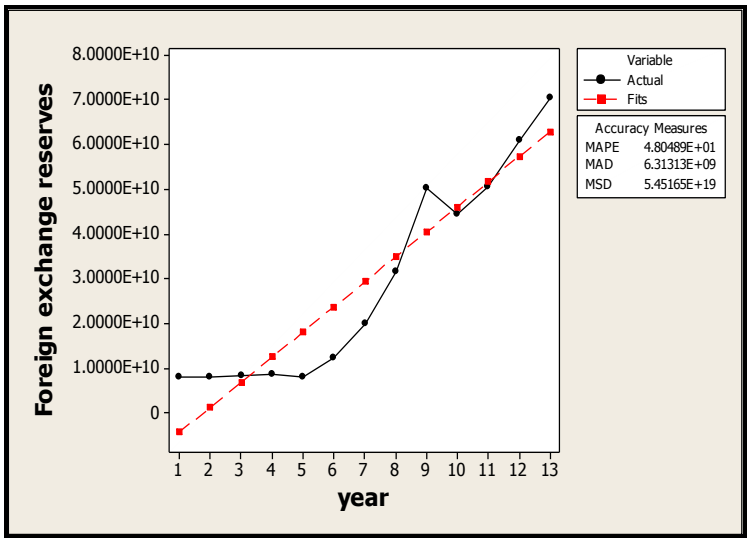

شكل 6: الاتجاه الزمني لاجمالي الاحتياطيات من النقد الاجنبي بما فيها الذهب (مليون دولار) في العراق في المدة من(2000-2012)

معادلة نمو الاحتياطيات من النقد الاجنبي بما فيها الذهب:

$$Y = 22.204 + 0.221t$$
$$R^2 = 0.91 \qquad F = 118.54^{***}$$

تبين من خلال دراسة وتحليل البيانات المذكورة في جدول 4 ان هناك اتجاه عام متصاعد للاحتياطيات من النقد الاجنبي في العراق في المدة المبحوثة و كما هو موضح في شكل 6 ،إذ بلغت في حدها الاعلى عام 2012 تقريبا" 71 مليار دولار واستطاع العراق ان يحتل المركز 28 من بين 98 دولة حسب احصائيات البنك الدولي لعام 2013، ولعل هذا الارتفاع الكبير في احتياطيات النقد الاجنبي يعود الى الارتفاع الكبير في صادرات النفط فضلاً عن ارتفاع اسعاره في الاسواق العالمية وهذا الامر يشير الى قدرة الاقتصاد العراقي على تقديم القروض للمستثمرين لزيادة الاستثمار والانتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الزراعي، الامر الذي يشير الى كفاءة ادارة الاقتصاد العراقي على الرغم من الملاحظات الكثيرة التي سيرد ذكرها لاحقا"، وبلغ معدل نمو الاحتياطيات في المدة

المبحوثة تقريبا" (**0.22**)، اما المؤشر الثاني وهو العجز او الفائض في الموازنة العامة فتشير بيانات جدول **4** الى ان هناك فائض في الميزانية وحسب البيانات الماخوذة من البنك المركزي العراقي وتم استخدام الصيغة الخطية عند حساب معادلة الاتجاه العام (لوجود قيم سالبة) وعدم امكان استخدام الصيغة الاسية، وكما هو واضح من المعادلة التالية التي تظهر اتجاهاً عاماً متزايداً لبيانات الموازنة العامة وكذلك الشكل البياني (**7**)، ويرجع سبب هذه الزيادات سواء اكانت في الاحتياطيات ام الموازنة وكما ذكرنا الى ارتفاع الكميات المصدرة من النفط وزيادة اسعاره على الرغم من تحفظاتنا الكثيرة على طريقة ادارة هذه الاموال التي ينبغي ان تصب في صالح القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي لان بعض المؤشرات تشير الى امكانية كبيرة للاقتصاد الوطني في ادارة قطاعاته غير ان الشواهد الحية تشير عكس ذلك.

معادلة نمو الموازنة العامة :

$$Y = -3831.091 + 1544.279t$$
$$R^2 = 0.49 \qquad F = 10.818^{**}$$

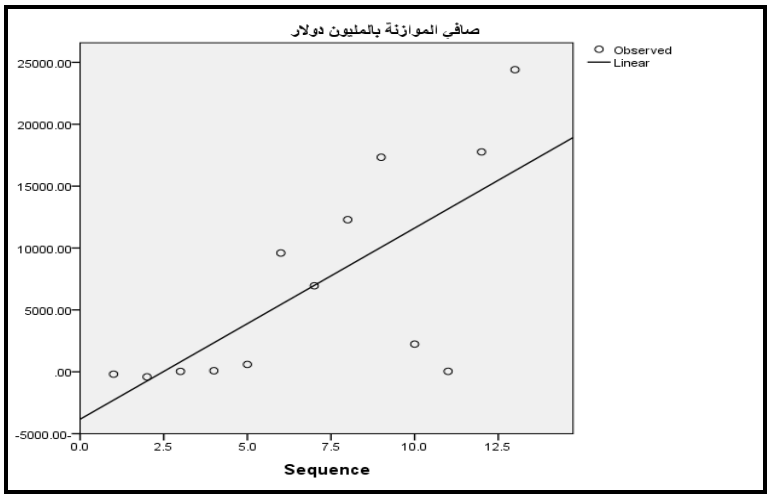

شكل **7** : الاتجاه الزمني لصافي الموازنة (مليون دولار)في العراق في المدة من (**2000–2012**)

3- قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه وتقدمه: يمكن قياس قوة الاقتصاد الوطني على كفاءة جذبه للاستثمارات الاجنبية من خلال التعرف على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل نمو السكان ،وكما في الجدول التالي:

جدول **5**: معدلات النمو الاقتصادي والتضخم و عدد السكان في العراق في المدة من (**2000–2012**)

عدد السكان مليون نسمة	معدلات التضخم %	معدلات النمو الاقتصادي %	السنوات	عدد السكان مليون نسمة	معدلات التضخم %	معدلات النمو الاقتصادي %	السنوات
28.74	-10.10	1.40	2007	23.80	5.00	-4.30	2000
29.43	12.70	6.60	2008	24.52	16.40	2.30	2001
30.16	6.90	5.80	2009	25.24	19.30	-6.90	2002
30.96	2.90	6.90	2010	25.96	33.60	-33.10	2003
31.75	5.80	9.70	2011	26.65	27.00	54.20	2004
32.58	2.50	9.20	2012	27.38	37.00	4.40	2005
				28.06	53.20	10.20	2006

المصدر: بيانات منشورة للبنك الدولي لسنوات متفرقة

تشير بيانات جدول 5 الى ان هناك اتجاه متصاعد لمعدلات النمو الاقتصادي في المدة المبحوثة بلغت في حدها الاعلى تقريبا" 54.20% للعام 2004 ولا يظهر هذا الرقم نمواً كبيراً بقدر ما هو انتقال بين رقمين احدهما سالب وكان في عام 2003 (الذي سجل اقل معدلا" للنمو) والآخر موجب وهو في عام 2004 فكانت هذه الفجوة الكبيرة بين الرقمين لاسيما ان العام 2004 هو العام الذي تلا الاحتلال ولايعقل ان يسجل معدل نمو عاليا"، وفي العموم فان اتجاه معدلات النمو كان موجباً كما يوضحه الشكل البياني (8)، وبلغ معدل النمو (1.053) في المدة المبحوثة، ويمكن تفسير الاتجاه الموجب لمعدلات النمو الاقتصادي في صالح الاقتصاد العراقي في كفاءة جذبه للاستثمارات الاجنبية عند تثبيت المتغيرات الاخرى.

معادلة النمو لمعدلات النمو الاقتصادي بالصيغة الخطية:

$$Y = -2.265 + 1.053t$$
$$R^2 = 0.048 \qquad F = 0.556$$

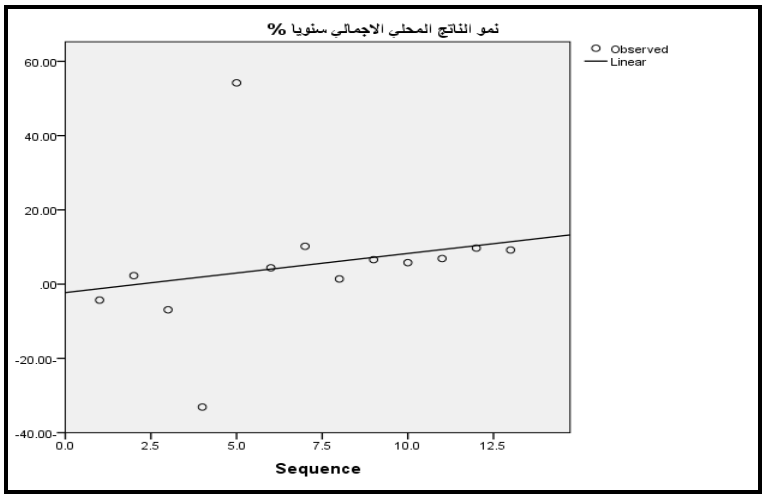

شكل 8 : الاتجاه الزمني لمعدلات النمو الاقتصادي في العراق في المدة من (2000-2012)

اما معدلات التضخم في المدة المبحوثة فقد تم اعتماد قيم التضخم وكما يقيسه مؤشر اسعار المستهلكين التغيير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن ان تثبت، او تتغير على مدد زمنية محددة ككل سنة مثلاً وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير رغم مايشوب هذه الصيغة من عيوب تتمثل بان هذا الرقم يساوي في الاهمية النسبية بين الاسعار المرتفعة والاسعار المنخفضة وبذلك فان هذا الرقم يكون متحيزاً نحو الاعلى وهو لايأخذ بنظرية الطلب والعرض لان كميات مدة الاساس يعدها كميات ثابتة مهما تغيرت الاسعار، في الوقت الذي قد تختلف الظروف الاجتماعية والعادات مما تغير من نمط الاستهلاك لبعض السلع بصرف النظر عن السعر، ومما تقدم وبالاعتماد على بيانات جدول 5 يتبين ان هناك انخفاضً في معدلات التضخم خلال المدة المبحوثة وكما هو موضح في شكل 9 وهذا الامر يحسب لصالح الاقتصاد العراقي لان ارتفاع معدلات التضخم يؤثر في قدرة الاقتصاد العراقي في جذبه للاستثمارات بسبب الارتفاع في المستوى العام للاسعار فضلاً عن ارتفاع تكاليف المواد الاولية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الامر الذي يؤدي الى احجام المستثمرين عن زيادة استثماراتهم، من هنا فان انخفاض معدلات التضخم يؤشر حالة ايجابية، وبلغ متوسط معدلات التضخم في المدة

المبحوثة تقريبا" **16.32%**، ويبقى هذا المعدل مرتفعاً عند مقارنته بالمعدلات العالمية، وفي الترتيب العالمي بلغ ترتيب العراق المرتبة (**143**) بمعدل تضخم بلغ (**6%**) لعام **2011**(http://ar.wikipedia.org) .

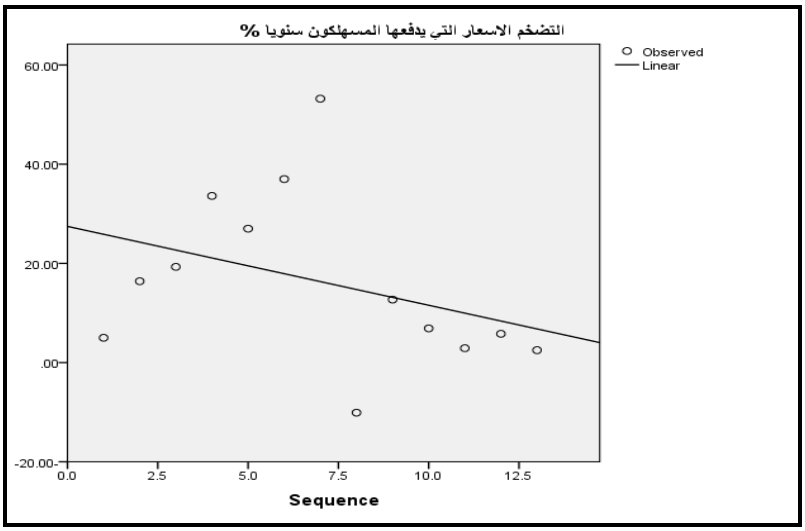

شكل **9** : الاتجاه الزمني لمعدلات التضخم في العراق في المدة من (**2000–2012**)

معادلة النمو لمعدلات التضخم بالصيغة الخطية:

$$Y = 27.454 - 1.590t$$
$$R^2 = 0.127 \qquad F = 1.602$$

فيما يخص معدل نمو السكان فقد بلغ تقريبا" **2.6%** وحسب المعادلة التالية

$$Y = 3.151 + 0.026t$$
$$R^2 = 0.999 \qquad F = 10781.566^{**}$$

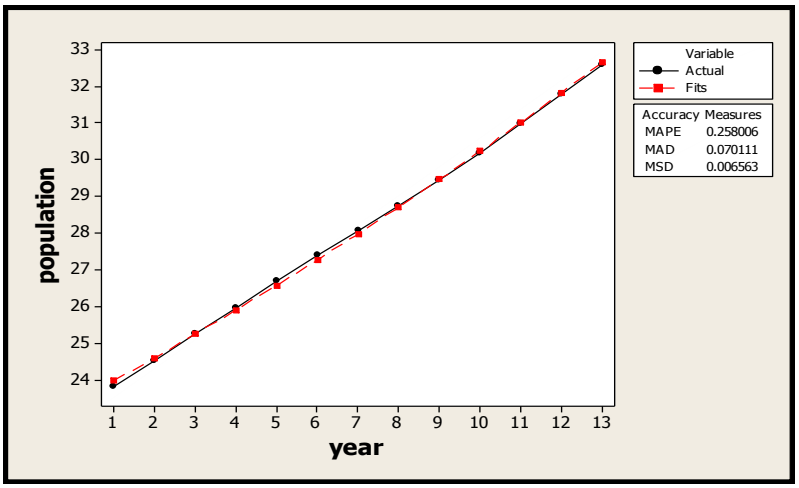

شكل **10**: الاتجاه الزمني لعدد السكان في العراق في المدة من (**2000–2010**)

يتضح من الشكل البياني السابق وجود إتجاه زمني متصاعد لعدد السكان في العراق في المدة المبحوثة وتحقيقه لمعدل نمو جيد بلغ تقريبا" 2.6% وهو مايشير الى ان العراق من البلدان التي تحقق نمواً سكانياً جيداً الامر الذي يؤكد وجود طاقات عمل فتية تؤثر ايجابياً في اداء الفعاليات الاقتصادية ان استثمرت بشكل جيد، ويشير الجدول التالي الى عمل كل عامل من العوامل السابقة في تاثيره في جذب او طرد الاستثمارات الاجنبية.

جدول 6 : دور بعض العوامل في جذب او طرد الاستثمارات الاجنبية الى العراق

المؤشر		التأثير
القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي	الصادرات غير النفطية	سلبي
	الصادرات مع النفط	ايجابي
درجة الانفتاح الاقتصادي		سلبي
القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني	قيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي	ايجابي
	عجز او فائض الموازنة العامة	ايجابي
قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه	معدل النمو الاقتصادي	ايجابي
	معدل التضخم	ايجابي
	نمو السكان	ايجابي

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على النتائج السابقة

وذكرنا سابقاً ان تحقيق اجواء ايجابية لجذب الاستثمارات الى البلد لايتوقف على المعطيات الكمية وعلى ثروات البلد المتوفرة بل ينبغي توفير الاجواء الاخرى المتمثلة بالمتغيرات النوعية كالبيئة التشريعية والقانونية والاجواء السياسية والامنية التي تسمح بتحرك آمن للفعاليات الاقتصادية سواء أكانت محلية ام اجنبية.

الأستنتاجات

1- بدراسة القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي تبين وجود قدرة للاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات عند الاخذ بنظر الاعتبار الصادرات الكلية بضمنها النفط في حين انعكس الامر عند استبعاد النفط من المعادلة التصديرية الامر الذي يؤكد اهمية النفط ممولاً اساسا" للميزانية العامة اما الانفتاح الاقتصادي وباعتماد نسبة قيمة الصادرات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي تبين ان العراق لايتمتع بانفتاح اقتصادي مناسب ولتؤكد النتيجة السابقة من ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط فضلاً عن عدم قدرة البضائع العراقية غير النفطية ومنها الزراعية على منافسة السلع الاجنبية.

2- بقياس قدرة الاقتصاد الوطني على كفاءة جذبه للاستثمارات من خلال مؤشري اجمالي النقد الاجنبي والعجز او الفائض في الموازنة العامة بينت النتائج كفاءة الاقتصاد الوطني في جذبه للاستثمارات بسبب وجود احتياطات كبيرة في النقد الاجنبي بلغت تقريبا" 71 مليار دولار في عام 2012 غير ان الاعتماد على هذا المؤشر لايجزم بحقيقة قدرة الاقتصاد العراقي على جذب الاستثمارات بسبب ان هذه الزيادات في الاحتياطات ناجمة عن ارتفاع الصادرات النفطية فضلا" عن اسعارها، ولنعود مرة ثانية الى اهمية قطاع النفط لان وجود الاحتياطيات يعني القدرة على تقديم القروض للمستثمرين،

3- وجود فائض في الميزانية وحسب بيانات البنك المركزي وهذا يعني اشارة ايجابية لقدرة الاقتصاد على تمويل الاستثمارات مع التحفظات الكثيرة بطريقة ادارة هذه الاموال وتشير النتائج الى وجود اتجاه متصاعد لمعدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم وزيادة معدلات النمو السكاني للمدة من (2000-2012) وهذا مؤشر ايجابي بحد ذاته.

التوصيات

1- ضرورة مراجعة انظمة الحوافز والاطر التنظيمية الخاصة بكل من الاستثمارات المحلية منها والاجنبية على وجه الخصوص كاعطاء افضلية لمشاركة رأس المال الوطني مع راس المال الاجنبي وان لامس الاستثمار الاجنبي سيادة الدولة وان لايؤثر في القرار السياسي في شروط التعاقد بين البلد المضيف وصاحب الاستثمار.

2- مراعاة نظافة البيئة في انشطة الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة من خلال تكوين بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة وضرورة الاستفادة من المعطيات الايجابية التي يزخر بها الاقتصاد الوطني لغرض تطويرها كالاستفادة من الواردات الكبيرة للنفط في رفد الاحتياطات من النقد الاجنبي ثم تحسين قطاع النفط بشكل كبير لأنه كما بينت نتائج الدراسة انه القطاع الرئيس الممول للميزانية، وان استمرار الاعتماد عليه غير صحيح للبتة، والاستفادة من تجارب الدول النفطية التي سخرت قطاع النفط لخدمة اقتصادها وفتح افاق جديدة لصناعات جديدة تستمر طويلاً حتى بعد نضوب النفط.

3- ينبغي عدم الاهتمام بالاستثمارات الاجنبية التي لاتخدم الاهداف التنموية التي تضعها الخطط الخمسية او الطويلة الاجل والاخذ بنظر الاعتبار طبيعة البيئة العراقية عند وضع القوانين ثم تهيئة هذه القوانين والتشريعات والراي العام المحلي للنتائج السلبية التي قد تنشأ عن الاستثمار الاجنبي المباشر وينبغي الاخذ بنظر الاعتبار ان لا تكون المشاريع الاستثمارية لاسيما الاجنبية منها واجهة لاهداف اخرى غير استثمارية.

المصادر

1- الحديثي، صلاح الدين حامد (2008). "الأعفاء الضريبي كعامل جذب للأستثمار الأجنبي في العراق"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.google.com.

2- الصادق، علي جاسم (2013). "الأستثمار الأجنبي المباشر وآثارة على إقتصاد البلد المضيف"، المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.google.com.

3- عباس، سامي حميد (2013). "اهمية الأستثمار الأجنبي المباشرفي تفعيل الأقتصاد العراقي"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.google.com.

4- العبيدي، سعيد علي (2013). "السياسات المقترحة لجذب الأستثمار الأجنبي المباشر الى العراق"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.google.com.

5- العقيدي، محمد عبد الكريم منهل (2005). "افاق الاستثمار الاجنبي المباشر في جمهورية العراق"، بحوث منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.google.com.

6- مضحي، عبد الله علي (2013). "الأثار المتوقعة لدور الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الزراعي العراقي"، المؤتمر العلمي لكلية الأدارة والأقتصاد والمعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

7- معلومات منشورة في الانترنت على الموقع اللألكتروني www.theglobaleconomy.com.

THE ANALYSIS OF THE INVESTMENT CLIMATE IN IRAQ AND ITS IMPACT IN ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT FOR THE PERIOD (2000- 2012)

Q.N. Motlak* **A. D. Kasar****

ABSTRACT

The research aims to find out the investment climate in Iraq and whether this climate is attractive for foreign direct investment or not, presumably Find that Iraq's agricultural sector will be affected positively the entry of foreign capital, even if some of the negative effects appeared the superiority of the positive effects will reduce the negative ones harm, and concluded researcher He studied the competitiveness of the Iraqi economy show a capability of the Iraqi economy to attract investment when taking into consideration the total exports, including oil while reflected it at oil excluded from the equation export which underlines the importance of oil funded essential for the general budget, but with regard to economic openness and the adoption of the proportion of the value of exports Non-oil GDP to show that Iraq shall not have a suitable economic openness and confirms the previous result of the Iraqi economy Rei economy is heavily dependent on oil exports, as well as non-Iraqi non-oil goods, including agricultural and ability to compete with foreign goods.

* **Office of Agric. Rese.- Ministry of Agric.- Baghdad, Iraq.**

** **College of Agric. - Baghdad Univ. – Baghdad, Iraq.**